

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



بداية المصطلحات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي وفقنا لاقتراح المقال بتجديده وهدانا  
الى تصدير الكلام بتجديده والحننا لاقرار بكتلة توحيدية وبقننا على  
طلب الحق وتمحيده وصلواته على المصطفين من عباده خصوصا  
على محمد وآله وآله المحضين بتأبيده **ولم** فلما ان اكل المعارف واطلها  
شأننا واصدق العلوم واولقنا انبيا ناهو المعارف المحيية والعلوم البنية  
لكذلك انشرف ما ينسب الى الحقيقة واليقين من جعلتها واولها بان توفيق  
الجليل العرفي فيها هو معرفة اعيان الموجودات المترتبة المتبدية من مبدئها  
وموجبها والعلم باسباب الكائنا المتسلسلة المنحصية الى غايتها ومضاهيها  
وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة النظرية التي يستعد باقتنائها النفس  
البنية وما ان التقهين من القابرين بعنا تفضلوا على من بعدهم بالناسيس  
والتصيد لذلك المتأخرون الخاضعون فيها فنوا حق من فلبهم بالكنيس  
والجريد وكان الشيخ الرئيس باعلى الحسين بن عبد الله بن سينا شكر الله  
صه كان من التأخيرين مؤيدا بالنظر التاني في اكدس الصائب موافقا في نقد  
الكلام وتفسير الملام معينا بتصعيد القواعد وتفسيرها في تقرير  
الفوائد بتجديدها عن الزوايد كذلك كتاب الاشارة والتبعا من  
نصائفيه وكنته كما وسسه هو به مشتمل على اشار الى مطالب هي الامتعا  
مشحون بتبصعا على مباحث هي المعاني التي توجها كلفها كالفصوص محتوية على كل  
بحر الكثرها بحري الفصوص متفتن لبيهاه ناصح في مباحثها وولوجها  
رائقه كمالا شائفة قد استوفى الخ العلية على الاكتفاء بما بينه واستقص  
الامال الواقعة دون الاطلاع على في اوبه وقد شرجه نعمن شرحه الفاضل العلاء  
نحرا الدين ملك الناطرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي رحمه جزاه الله  
جزا جهدا في تفسير ما حفي منه با وضع تفسير واجتهد في تفسير ما البس فيه  
باحسن تفسيره في يتبع ما منتهى حجة طرفية الاقتضا وبلغ في التقبيل  
عما اودع فيه افضى مدارج الانصاف الا انه بالغ في الرذ على صاحبه اننا المفاك

وبعد

الاستعداد

هذا الكتاب هو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن

هذا الكتاب هو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن

هذا الكتاب هو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن

وجادك

و جاوز في نطق قواعد اعدلة الاعتدال فهو بتلك المناسخ لمزيدة الاقدحا وذلك  
سعى بعض الظرفا شرحه جرحا ومن شرط الشارحين ان يبذلوا النصرة لما قد  
الزموا شرحه بقدر الاستطاعة وان يبذلوا عما قد نكفوا البصاحة بما يذب به صفا  
تلك الصناعة لتكولو اشارة جرحا غزنا قضين ومصشرين غزنا قضين التتم  
الا اذا اعترضوا على شئ لا يمكن حمله على وجه صحيح فينبغي ان ينصوا عليه بتعريفه ونظيره  
ممكنين بذيل العدل والانصاف صحتين عن البغي والاعتساف فان الى الله الرجاء  
وهو احق بان يحسني ولقد سألني بعض اجله الخالات من الاجنه والفضل بالخصا  
وهو المجلس الرفيع رجب الدولة ومنتصبا الملكة قدوة الى آراء الاطبا السيد  
الاكابرو والفضلاء ببلغه الله ما يتمناه واحسن ضغلبه وضواة ابن اقرميا فتر  
عند مع فله البضاعة واوردها يقض عليه يد مع وضور الباع في هذه الصناعة  
من مما الكنا المذكور في مقاصده وما يقتضي الضاحه هو صحتي على ميا بينه وقوا  
وما تعلمه من المعقنين المعاصرين والافين او استفدته من الشرح المذكور وغيره  
الكتب المتصورة او استبطنه بنظر القاصر وفكرى الفار وانشر الى اجوبه بعض ما  
اعرض به عليه الفاضل الشارح مما ليس في مسائل الكتاب بقادره واتقوا  
منه على ما بالاعتراف مرعا في ذلك شريطة الانصاف وانحصر عما لا يجدي بطلان  
ولا يرجع الى ما صلي من كل في جميع ذلك حكاية الفاضل كما اوردتها بل مقتضا  
على ذكر المقاصد التي قصدها مخافة الاطن المردى الى الاستفا وفي شئ ان الله  
ان اسمه بحق مشكلا الاشارة بعد ان اتمه وارحون فيضرف ربي خطباتي وتذكر  
في من جعفر على هفواته فاني لخطا بالمقتر وبالفضور والبحر المعترف ومن الله التوفيق  
والهدى انصافا الطريق **من الكتاب** قول الشيخ رحمه الله احمد الله على  
توفيقه واساله هدايته طريقه والهام اكن بتحقيقه ان اذ الفاضل ان  
ان هذه الملوك يمكن ان يحل على كل واحد من مراتب النفس الانسانية  
بحسب توفيقها النظرية والعملية بين حدى النفسان والكمال اما النظرية فلان  
جودة الشرف من العقل العيولاني الذي من شأنه الاستعداد للحض واستعمال  
الحواس في العقل بالملكة الذي من شأنه ادراك المعقول لا عن البديهي لا يكون  
الاولى

الرجوع الى صاحب الرواية والاشارة الى صاحب الرواية

هذا الكتاب هو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن وهو من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الفن



الأنجب في نفسه تعالى وجوده الانتقال من العقل بالملكة إلى العقل بالفضل الذي من شأنه زيادة  
العقول الثانية اعني النسبة لابنائنا الأبعد به انتم كمن إلى سواء الطريق دون مفضلاته  
وحصول العقل المسنن اعمى العقود البقية التي هي غاية السلوك لا عين الأبطال  
لحق بتخصيصه فان جميع ما يتقدم فيها من المقدما وغيرها لا يغفل في النفس إلا  
إعدادا أما بقول ذلك الفرض من مضمونه وأما العلية فلأن تقدب الظاهر  
باعتقال المراد بالحققة والنقاس اللبنة أنا يكون محسن توفيقه وفزلية الباطن  
من الله الرد به يكون بقصد بته وتحلته السر بالصور القديمة يكون بالمهامه **واقول**  
الطالب السالك يرى بقدومه ان مطالبه انما يحصل سعيه وكده ويتوفى الله به  
أبدا في ذلك وهو جعل الاستمناوافة في التسبب ثم انه اذا من في السلوك علم  
انه لا يعذر على السلوك الأهداية تنال الطريق السوي واذا كان المنطق ظهر له  
انه ليس بضاحي اول من الله إلا الآقابل ما يفيض عليه من الفاعل الاول جل ذكره  
فقطرا نديري في كل حالة من الاحوال الثلاثة ان لله تعالى في ذلك تأثيرا ولتفته  
تأثير الآات ما ينسب لنفسه من التأثير في الحالة الاولى والثالثة من ينسب إلى الله  
في الحالة الثانية فرب منه وفي الحالة الثالثة اقل منه وانما يختلف آراءه بحسب  
استكماله قليلا قليلا فالشيخ عبر بالتوفيق والهداية والاهتمام عن غاية ما  
يتحاذ الطالب من الله كما في الاحوال الثلاثة مما يراه سببا للنجاح صرامه  
ثم يتد المعلم بما افتتح به كتابه على انه ينبغي له اذا حصل رضى الطالبين ان يجعل  
الله تعالى ما يتسرله من التوفيق والخوض في الطلب والسلوك ويسأله ما  
يرجوه من الهداية والاهتمام لئلا يهما الوصول إلى المنطق فانظر عطا به **قول**  
وان يعلى على المصطفى من عباده لرسالته حضورا على محمد وآله اقبال الحزب  
على تحقيق الحق اتي مصدايك في هذه الاسرار والنبطها اصولا وجملا من  
لملة ان اخذت الفظا ته بيدك سجد عليك تقربعا ونقضاها الفروع  
لاصحا كلجزئيا كلبعا مثاله زيد وعمرو للسان والتفصيل لملة كالاجزاء  
لكلها من انزل والمسترى للبحر والفرع غير موجود في الاصل بالفضل  
بجلاء التفصيل الموجود في الجملة بالفعل وان لم يكن مذكورا بالفعل وبخراج الفروع

للفعل

هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين  
هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين  
هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

للفعل يحتاج إلى تفر زائد في الاصل وهو المنسج بالتفريع فذلك قال سجع عليك  
تفر يعصا ولم يقل ظهر او بان لك فروع **قول** وصندي من علم المنطق وضمنه  
للعلم الطبيعية وما قبله الابدأ بالمنطق واجب لكونه الآ في تعلم سائر العلوم  
واما الطبيعة فمعي المبدأ الاو لحرارة ما هي فيه اعني الجسم الطبيعي ولسكونه  
بالذات والعلم المستوي اليصا هو العلم المسمي بالطبيعا لا العلم بالطبيعة **فخصها**  
وانه احد مسائل العلم المنطوي ما قبلها ومبادئ الطبيعة من الحركات  
انما يكون قبلها وفي الامر قبلية بالذات والعلية والتفريع ويكون بعدها  
بالنسبة اليها بعد به بالوضع فان ادرك الحسوس ساجوا سينا او لانهم الله  
المعقولا بقولنا ثانيا ولذلك قدم المعلم الاو ل الطبيعي على العلم بمبادئ العلم  
بمبادئ الطبيعة وبما يجري مجراها من الامور العامة فذلك يستعمل علم ما قبل  
الطبيعة لاو ل الاعتبارين وعلم ما بعدها لانها وهو العنفة الاو ل وله تقدم  
باعتبار آخر على علم الطبيعة وغيره من العلوم وذلك لكونه مستعملا على بيان  
الكميات بعضها الموضوعية فيها والعلم بالمبادئ اقدم من العلم بحالة المبادئ والها  
وانما هي الشيخ بقوله وما قبله هذا المتقدم لا الذي سبق لان الصغرية عابدة  
الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاو ل لا يستعمل علم ما قبل الطبيعة بل يسمى علم ما  
قبل الطبيعة ولو كان الشيخ يعني به الاعتبار الاو ل لقال وما قبلها وما ذكره  
الفصل الس من كون الاو ل متأخر عن الطبيعي في التعليم بحسب الغلب الا  
ان الشيخ لما انبت الاو ل وصفاته بما لا ينبغي على الطبيعي وضار الله  
صنفه ما في كتابه هذا بالوجهين ولذلك سماه بما قبل الطبيعة كلام غير  
محمول لما هو ذلك الشيخ انما انبت الاو ل وصفا نه في هذا الكتاب بما انبتهام  
هو وغيره من الحكماء اللاحقين في سائر الكتب وانما خالف ههنا في ترتيب  
المسائل وخط احد العالين بالآخر على حسب ما يفتضيه السبب التي  
اختارها **قال الشيخ الاو ل في غرضه** فقوله في غرض المنطق وهو في بعض الشيخ اي  
فضل وغرض المنطق لان النسخ فيه **قول** المراد من المنطق ان يكون عند الاك جميع  
فاندين الاو ل بيان ماهية المنطق والثانية بما لم يستعمله اعني غرض منه ولما اشكر

**توفيق الطيب**

**انها موجودة ام لا**

هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين  
هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين  
هذا الكلام من كلام الشيخ في شرحه على ما في المتن  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

فان كان النسخ الاو ل في غرضه المنطق







الى ما ذكره قوله وان كان قياسه صورة ومثاله ان يوحى الى ان ناطق من  
حيث هو ناطق ولا يثنى من الناطق من حيث هو ناطق الحيوان وذلك لان  
القياس انما يتوقف بحسب الصورة من هذه المادد اما مع انبات القيد  
الذي هو قولنا من حيث هو ناطق في المقدمتين جميعا او مع حذفهما من  
انباته فيهما فيقف كذب الصوري وحذفه عنهما فيقف كذب الكبر وان حذف عن الصوري  
واثبت في الكبر ليكونا صادقين اختلفت صورة القياس فلم يكن الا القياس المشهور  
فالقياس المنفرد كيب الصورة لا يكون قياسا واجب القبول كيب المادة  
ولقد كان السبب في هذا القسم من جهة المادة قوله وتصدق في الفرق بينهما  
هذين القياسين المذكورين قوله وضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل وفي  
المصادرة عن المطال اول من هذا القبيل اي مما يقع الغلط فيه من جهة التاليف  
لان جهة المادة ثم اخذ في بيان المصادرة على المطال اول بقوله وذلك اذا  
كان حدك من حدود القياس الى قوله فالواجب ان يكونا مختلفي المعاني  
فالمصادرة على المطال انما يستعمل على حدين مترادفين لانه يلزم منه ان يكون  
للمقدمين خالفة عن الوضع والحمل وهو ان يتحددها بالامر والتائيه في التبيين  
فكون التاليف من مقدمة واحدة بالقياس ويكون احدى التبيين هو الاو  
مثال كل انسان بيته وكل ناطق بكل انسان ناطق وما يقع في قياس واحد  
هذا يكون ظاهرا غير ملبس وكفى هذا هو الذي يقع في تبيينه مرتبة يقف ببلد  
التبيين والمقدمة المتحددها والفاضل الذي يجب الاتي وضع ما ليس بعلة علم والمصادرة  
على المطال اول من الخلال التي يتعلو بالمادة وليس كذلك فان لكل منهما الاثر  
يستعملان على حكم غير مسلم بل لان القياس المنفرد عليهما بياناً لفظياً  
اما من حد ولسيت اقل مما يجب كذا غير ما يجب وهو وضع ما ليس بعلة علم  
او من حد ويجب كذا اقل مما يجب وهو المصادرة على المطال فكل منهما  
يراجع الى الصورة دون المادة ولذا لا يجوز من مباحث كتاب القياس  
وهذه هي اسباب الاعلاط المتعلقة بالتاليف القياسي وقد ظهر ايضا  
اربعه اثنا من يتعلقان بنفس القياس وهما اختلاط الصورة والمادة

هكذا

هذا هو القياس المنفرد  
وهو الذي لا يكون  
قياسا واجب القبول

ويشتركان في ان لكل منهما هو التاليف واثنا يتعلقان بحال القياس <sup>السنية</sup>  
معا وهما وضع ما ليس بعلة علم والمصادرة على المطال فاذ جمع ما يتوقف  
القياسي ثلثة اسئلا والى ذلك اشار الشيخ بقوله فاذا روي في القياس صورة  
ثم ما استرنا اليه من احوال مادته لم يقع خطأ من قبل كقولنا بالتاليف  
وضع ما ليس بعلة علم ومن المصادرة على المطال اول هكذا واما ان لا يكون  
الغلط في كون القياس قياسا واجب القبول ولكن سبب في المقدمات  
مقدمة مقدمة فانما تدفع الغلط بسبب الاستثناء في مضمون الالفاظ  
على سبب انها او على تركيبها ومن جهة مثل ما قد يقع بسبب الانتقال  
من لفظ يجمع الى لفظ كل واحد والعكس فيجعل ما يكون لكل واحد كائنا  
لكل وما يكون لكل كما بينا لكل واحد ولا يستدل في ان بين الكل وبين كل  
واحد من الحجج وحقا وربما كان الانتقال على سبيل توزيع اللفظ  
الغلط بان يكون اذا اجتمع صادق فيظن انه اذا فرقا كان صادقا مثل  
من يظن انه اذا صح ان يقول كانه امر القيس كان مفردا وان امر القيس ان امر القيس  
شعاعه مفردا فيحكم بان المليك شعاعه وانما اذا صح ان الحق شعاعه وفرد  
اجتماع شعاعه ايضا شعاعه وانما كان الانتقال على العكس من  
هذا وهو انه اذا صح ان امر القيس شعاعه وانما يقع على الاطلاق  
وكيف ست ان شعاعه جدي في التسمية وهذه ايضا سبب  
ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه ولكنه ينشأ من اللفظ وهذه  
مغالطة مناسبة لفظيا لما فرغ عن بيان القسم الاول وهو ان يكون  
سبب الغلط جوا الى التاليف ختم بقوله هذا اي هذا قسم وهذا  
وسبب القياس الثاني بقوله واما ان لا يكون الغلط فلفظا لما هذه  
اخذت الى ان ادل الفضل في قوله الغلط قد يكون يقع اما بسبب القياس  
وهذا القسم هو ان يكون الغلط بسبب في المقدمات افراد او في اخرها  
التي هي كدور وينقسم الى ما يكون لفظيا والى ما يكون معنويا بدأ بالقسم  
الاول وهو على ما ذكرناه يخبره ستة اسئلا لان اللفظ الغلط لما ان

على ان يثبت في قوله علم  
قد علمت هو

توزيع اللفظ

ان امر القيس شعاعه  
شعاعه مفردا فيحكم بان المليك شعاعه  
ان امر القيس شعاعه



يكون لا يشاء كمن جوه اللفظ المفرد وزه هبة الا حقه  
 به من خارجها وزه التركيب المحفل المعين وزه صورته الكسركيب وعم  
 فيظن المركب بغيره كمن كيا فاشاء الى القسم الاول والرابع وهو الاشتراك  
 في اللفظ المفرد والمركب بقوله فانه يقع الغلط بسبب اشتراك مفرد الالفاظ  
 على سبب اخرها او على تركيبها على ما علمت اي في اللفظ السادس وادرك ذلك  
 مثلا وهو انتقال الذهن من احد معني لفظ كل حال الى الاطلاق على  
 الجمع وعلى كل واحد الى الآخر وهو قوله ومن جمله ما يقع بسبب  
 الانتقال الى قوله ولا شك في ان بين الكل وبين كل واحد من الاجزاء  
 فرقا وهذا المثال هو الاشتراك في اللفظ المفرد وانما حقه بالاياد لانه مخرج  
 ليس على بعض اهل النظر وسيعتاج اليه في الخط الخامس والفرق وهو ان  
 ان كل سبب على الاحاد معا وكل واحد باخذ الواحد فالواحد على سبيل  
 البديل بشرط ان احدهما ان يكون مع الآخر فيكون والثاني ان لا يتولى واحد  
 غير الآخر وانما بقوله وربما كان الانتقال على سبيل تنوع اللفظ  
 بان يكون اذا جمع صادقا فنظن انه اذا مر في بعض السبب كيف  
 فرق كان الى قوله وانها فرقت الى القسم الخامس واوردهما الترتيب  
 احدهما احدهما انا اذا قلنا كان امر القيس كان وقولنا امر القيس  
 شاعر ذلك لان المحول في الاول هو قولنا انما شاعر على سبيل  
 الاختصاص فنظن انه يقع على كل واحد من لفظي كان وشاعر عليه على  
 سبيل الانتقاد وانما يقع لاول لانه لفظ كان فيها ناقصة ولا هي  
 المحول والموضوع فضته دالة على كونها الرضا الماضى شاعر ولا  
 يقع الثاني لان افراد لفظ كان يدل على انها اخذت تامة وهي المحول  
 بنفسه فكانه يقول حصل امر القيس ولا يصح الثالث لان حرف  
 لفظ كان يدل على انها اخذت ربطة لادلائها الاعلى لارتباط  
 المحول والموضوع هو الشاعر ولا فرق بين قولنا كان شاعرا وبين  
 وبين قولنا هو شاعر على هذا التقدير ولا فرق بين قولنا شاعر على التقدير

او غير المركب

شاعر او صح فظن  
 انه صح قولنا امر  
 امر القيس

الذي

الذي ليس بوجوده لان الميت لا يوجد صلا فضلا ان يوجد  
 والمثال الثاني انا اذا قلنا ان كنه زوه وزه وصره فنظن فنظن انه  
 يصح قولنا كنه زوه وكنه زوه وعلى قياس انا اذا قلنا العسل  
 حلوا واصفر وصح فيصح قولنا العسل حلوا والعسل اصفر واسرار  
 بقوله وربما كان الانتقال على العكس من هذا الى القسم السادس  
 ونظن بان بظن اننا اذا قلنا ان امر القيس شاعر جيد او صح على تقدير  
 كونها وصفين متباينين صح على تقدير كونها معا وصفا واحدا ثم قال  
 وهذا ايضا يناسب ما يكون الغلط فيه بسبب المعنى من وجه وذلك  
 العجبه هو اعفان نوابه محل الذي يحى ذكره في الاعطاط المعنوية  
 فان لمجد المطلق اذا حمل بدل الجيد في التسمية فقد غفل ما ينبغي  
 المحول وكان محل الوجود المطلق بدل الموجود بالقوة من ان لا يكون  
 لكنه ههنا يكون سببه اللفظ وذلك لان هذا الغلط انما حدث من قولنا  
 هو شاعر جيد وليس من شرط الاعفان نوابه محل الى ان كانت  
 من تركيب لفظي بتقديم قوله وهذه هي الكلمات مناسبة اسارة  
 الى الافتتاح المذكورة الا انه لم يذكر من الستة الاربع عشر  
 الى الثاني والثالث الباقيين منها وتدقيق الغلط بسبب المعنى  
مثل ما يقع بسبب ايهام العكس وبسبب اخذ ما يعرف مكان بالذ  
وباحد ما بالقوة مكانا وباحذ الاحوج للنسب مكانا وباعفان  
 نوابه محل المذكور وتدعي ذلك يريد القسم من الاعطاط المتعلق بافراد  
 المقدم وهو الذي يكون السبب معنويا فقوله وتدقيق بسبب المعنى  
 عطف على قوله فانه يقع الغلط بسبب اشتراك مفرد الالفاظ ولعلم  
 واعلم لاعطاط المعنوية لا يصح ان يقع في كنه زوه التي هي المفرد  
 كما نرى صدر الكتاب فاذن هو لنا يقع في التاليف والتأليف يكون  
 اما في القضايا بنفسه او يكون بين القضايا والذي بين القضايا مقنونا  
 قياسا واما غير قياسا والواقع في التاليف القياسي فذكرها اما

واو

ما بالفعال

الغلط

لها ظاهري



التي تقع في القضايا النفسية وهي المتعلقة بلقاء ما في الوجود ان يذكرها  
 ههنا وهي ثلثة لا غير لان التاليف يقع اما بين جزئين مستحقين لحدتها  
 لان ككلمة واما بين جزئين لا يستحقان كذلك والفظان الاول لا يتصور  
 الا ان يكون الترتيب غير صحيح بان جعل الحكم على محكوم ما به والحكم ما به  
 محكوما عليه والسبب في ذلك انما العكس واما الثلثة فلان امان يتوهم  
 الماخوذ فيها بديل ما يستحق لان يكون جزء من القضية سببا من مفرغ مما  
 او عوارضه او لا يكون كذلك بل سببا سببا به او على وجه آخر غير الوجه الذي  
 يجب والاول هو اخذنا بالعرض مكان ما بالذات وذلك لان الحكم يتعلق  
 بالذات باستحقاقه لكونه جزء من القضية وبالعرض لمفروضاته وعوارضه  
 والثاني هو سوا اعتبار الحكم فان الحكم لا يكون فيهما كما ينبغي مطلقا وقد  
 بقي من اسباب الفلظ قسم واحد وهو الواقع بين قضيا بالذات الف  
 منها قياس وهو المسمى بجمع المسائل في مسألة واحدة ولم يذكره  
 الشيخ لانها متعلق بالقياس ونعود الى التشرية فنقول قد ذكر الشيخ  
 في الفلظ المعنوي الصفة خمسة اسباب الاول هما ابراهيم العكس والثاني  
 اخذنا بالعرض مكان ما بالذات وهي القسمان المذكورين من الثلثة والثاني  
 اخذنا لحوث الشيء مكانه وهو من باب احتتام مكان ما بالذات كما مر  
 في النسخ السادس والرابع اخذنا بالقوة مكان ما بالفضل والشيء يجري <sup>عكس</sup>  
 محله ولخامس اغفال التوابع كحدود الامور المتعلقة بالمجمل كوامر  
 وبالاعمال كسبل بالرابطة والحكمة والسور وغير ذلك مما يفرض حوالا ككلمة  
 القضية وهذا القسمان من جملة سوا اعتبار الحكم وانما اورد الشيخ  
 هكذا لانه هذا الحصر لم يعرض لبيان الحصر على ما في سبب كونه <sup>قوله</sup>  
 تجد اصناف المفاعلات مخرجة في استراطة اللفظ مفردا او مركبا في حقه  
 او هيته ونظير في تفضيل المركب وتركيب الفضل ومن جهة اللفظ ايام العكس  
 واخذنا بالعرض مكان ما بالذات واخذنا لحوث الشيء واغفال التوابع كحل  
 ووضعها ليس بجملة علم والمصادرة على المظالم والقياس وهو

عليه ولا خلاف ان حكم

بالعرض

اشتراك

مكان الشيء

كجهد بقيا سببه لا ذكر سبب الفلظ عاد الى عددها لينتمد الحصر فانشأ  
 ههنا الى القسم الثاني من اللفظة التي لم يذكرها فيما مع بقوله او هيته <sup>بغير</sup>  
 ولم يذكره في المعنوية فتسما ما ذكره فيما مر وهو اخذنا بالقوة مكان ما بالفضل  
 وذلك ايضا ما يدل على انه لا يتعرف لبيان الحصر <sup>قوله</sup> وان سببنا اوجه  
 اسبابها لاخرها والبناء واستنباطها الشكل والاعمال في باب  
 المفاعلات اللفظية وهذه ستارة الى القسم الثالث من اللفظة <sup>قوله</sup>  
 ومن التفت لفت المعنى وهي ما يتخذ للفظان راعي اجزاء القياس مع  
 الالفاظ ورعاها بتوابعها ولم يتخذ بها فيما يتكرر في المقدمتين او يتكرر  
 في المقدمتين والنتيجة ورعي شكل القياس في علم اصناف القضايا التي  
 عدناها ثم عرض ذلك على غير عرض كما سبب ما يعقد على نفسه  
 معا وادامها فلفظ وهو اهل لان يعجز الحكيم وتعلم ذلك وكل <sup>مستتر</sup>  
 لما خلقه واسأل الترتيب والعصمة والحكمة وحده والصلوة  
 على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين يقال التفت لفتة اي نظر اليه يريد  
 ان من عرف من الاصول المذكورة واحكامها امن من الفلظ فان سبب الفلظ  
 بالاحتمال هو اهل بسبب شرط الصحة ووازن بين شرط الصحة واسبب  
 اللفظ ليقول ما كفى وهو انه اذا لاحظ المعنى وهي ما يتخذ للفظان الالفاظ  
 الذهبية وينتج من احوالها في الحال وبالجملة اذ اترك اعتبار اللفظ في  
 المعنى المتوابع للفظية من الاعلاط اللفظية واذا راعي اجزاء القياس  
 مفضلة بتوابعها امن من الاعلاط المتعلقة بالمعومات واذا لم يتخذ  
 كحدود المقدمتين والنتيجة امن من وضعها ليس بجملة علم ومن المصادرة  
 على المطر واذا راعي شرط القياس امن من التلظ المتعلقة بصورة وادام  
 ان المقدمتين امن من اتمال اصناف المذكورة في النهج السادس وهو شرط الصحة امن من  
 الفلظ المتعلقة بما ذكره ثم امن غلط بغير رعاية هذه الشرط وتكرار المعاودة  
 الى تفضل كل واحد منها وهو ليس بمتعدد لادراك العلوم النظرية ولتعلما والله اعلم

علم العلم الاول وهو المنطق من شرط العلم  
 في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
 على البرهان الاقناعي وهو العلم الذي لا يتغير  
 صفاته في مرتبة في مرتبة في مرتبة في مرتبة  
 في مرتبة في مرتبة في مرتبة في مرتبة

ليس

19

19

الحكم



